Zagazig J. Agric. Res., Vol. 48 No. (3) 2021 909-915

Agricultural Economics and Social Science

Available online at http://zjar.journals.ekb.eg
http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?Journalld=1&queryType=Master

دور النظـــام الضـــريبـــي فـــي تحقيـــق التنميـــة المســـتدامة فـــى مـاليـــزيا

أزهار بهجت مهدى محمد[1*] - على أحمد إبراهيم[2] - يسرى حسين سيدأحمد[3]

1- قسم دراسات وبحوث العلوم السياسية والإقتصادية - معهد الدراسات والبحوث الآسيوية - جامعة الزقازيق - مصر

2- قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق – مصر

3- قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة طنطا – مصر

Received: 23/03/2021 ; Accepted: 15/06/2021

الملخص: تقع ماليزيا فى جنوب شرق آسيا وقد عانت من اضطرابات عرقية عنيفة بين مواطنيها، استطاعت أن تخلق من نفسها معجزة على الصعيد الاقتصادى، كما أنها لم تشهد أية اضطرابات عرقية منذ عام 1969، وربما يرجع ذلك إلى أن كل طرف من الأطراف الأساسية فى المجتمع قد أدرك دوره وأصبح يشعر بالرضا تجاه هذا الدور، فالمالايو أصبحوا يسيطرون على الحياة السياسية من خلال جبهة "الأمنو"، والصينيين يلعبون دورًا رئيسيًا فى الاقتصاد، فكل منهما يلعب دوره دون المساس بالأخر. فالدولة لعبت دورًا أساسيًا محفزًا على الجانب الاقتصادى والاجتماعى وبشكل سلبى إلى حد ما على الجانب السياسى، كما سبق الإشارة ولكن هذا لا يقلل من التجربة الماليزية بل على العكس يؤكد أن لها خصوصيتها على الصعيد السياسى وهى تحاول جاهدة فى تحقيق أكبر قدر من الديمقراطية.

الكلمات الإسترشادية: النظام الضريبي، التنمية المستدامة، ماليزيا.

المقدمة والمشكلة البحثية

تعتبر ماليزيا من الدول التى وضعت سياسات وبرامج متعددة للقضاء على الفقر؛ إذ تعد من النماذج التي لقت رواجا لما قامت به؛ حيث استطاعت التغلب على الحواجز التي كان من الممكن أن تعيق مسار التنمية والاستثمار فى مواردها وإمكانياتها باستغلال جغرافيتها وبنية سكانها المتنوعة التي لم تكن مصدرا للتشتت والانشقاق، بل اسهمت إلى حد كبير فى دعم استراتيجية التنمية فى ماليزيا، واستطاعت أن تخفض معدلات الفقر لديها.و قد حظيت ماليزيا باهتمام ملحوظ من قبل الباحثين خلال العشرين عاما الماضية نظرا للانجازات غير المسبوقة التي تحققت على كافة الأصعدة في مختلف المجالات (**شلبي، 1991**).

ودخلت ماليزيا دائرة المنافسة من خلال توظيف طاقاتها المتاحة بشكل سريع واستطاعت أن يكون لديها إدارة أفضل للمشروعات والمؤسسات وأهم ما يميز منطقة الملايو أنها تتكون من عدة شعوب ذات فلسفة حضارية عميقة الجذور قائمة على عدة محاور أهمها التوارث من ميراث حضاري عميق امتد لآلاف السنين والولاء والانتماء والإخلاص للعمل، والمحافظة على الأصول الأسرية والاستفادة من الكوادر البشرية والحفاظ على التوازن الاجتماعي.

حيث لم يكن لماليزيا كدولة موحدة وجود حتى عام 1963م، وفي السابق، بسطت المملكة المتحدة نفوذها على مستعمرات في تلك المناطق أواخر القرن الثامن عشر. وتكون النصف الغربي من ماليزيا الحديثة من عدة ممالك مستقلة. عرفت هذه المجموعة من المستعمرات باسم مالايا البريطانية حتى تم حلها عام 1946م، عندما تم إعادة تنظيمها ضمن اتحاد الملايو. ونظراً للمعارضة الواسعة، أعيد تنظيمها مرة أخرى ضمن اتحاد مالايا الفيدرالي في عام 1948م ، ثم حصلت على الاستقلال في وقت لاحق في 31 أغسطس 1957م، وعند الاستقلال في عام 1957م كانت الدولة الجديدة تسمى اتحاد الملايو، في عام1963م انضمت إلي الأراضي البريطانية التي كانت تضم سنغافورة وصباح وساراواك إلى اتحاد الملايو وأعيدت تسمية الأمة الجديدة الموسعة باتحاد ماليزيا وفي عام 1965 م طردت سنغافورة من الاتحاد لتصبح دولة مستقلة ومنفصلة (**العناني، 1992**).

مشكلة البحث

ترجع مشكلة الدراسة أن ماليزيا كانت حتى وقت قريب تصنف ضمن الدول النامية فقد قفزت إلي مصاف الدول المتقدمة حيث استطاعت بناء نهضتها معتمدة على تطوير مواردها المتاحة لتحقيق التنمية الشاملة للبلاد، والسعى إلى زيادة إيرادات تلك الموارد بالإضافة إلى

*** Corresponding author: Tel. :**+201274166678
E-mail address: Zahraabahgat@gmail.com

استخدام بعض أدوات السياسة المالية لتساعدها على زيادة تحقيق التنمية (**فرانك، 2015**).

وتنحصر مشكلة الدراسة فى التعرف على النظام الضريبى فى ماليزيا ودوره فى تحقيق التنمية المتواصلة من خلال التعرف على مفهوم التنمية المستدامه و طبيعة النظام الضريبي فى ماليزيا وأثر السياسات الضريبية على القطاعات الاقتصادية والخدمية ومنها(القطاع الزراعى والصناعى والخدمى..... الخ) (**حنفي، 2012**).

أهمية البحث

من المعروف أن الضرائب تساهم بشكل كبير فى تمويل رابح فى عملية التنمية الاقتصادية ورفع معدل النمو الاقتصادى. وأنه يمكن الاستفادة من النتائج التي تتوصل إليها الدراسة في التغلب على بعض المشاكل التي تواجه التجربة الماليزية فى مجال تمويل التنمية من خلال استخدام الضرائب.

أهداف البحث

تهدف الدراسة الى التعرف على اثر فرض الضرائب على التنمية الاقتصادية ومن ثم التنمية المستدامه فى ماليزيا من خلال:

1- دراسة التغيرات الاقتصادية ومراحل التنمية فى ماليزيا.

2-التطور الهيكلى للاقتصاد الماليزى ومؤشرات النمو الاقتصادى والضرائب فى ماليزيا.

3-الضرائب واثرها على القطاعات الاقتصادية فى ماليزيا.

4-تطور متغيرات الاقتصاد القومي الماليزى وأثر النظام الضريبى على التنمية الاقتصادية فى ماليزيا خلال الفترة (1970-2014).

فروض البحث

كنتيجة لطول فترة الدراسة والبالغ خمس وأربعون سنة فقد تم تقسيم تلك الفترة إلى خمس فترات، حيث شملت الفترة الأولى السنوات (1970-1979)، وشملت الفترة الثانية السنوات (1980-1989)، وشملت الفترة الثالثة السنوات (1990-1999)، وشملت الفترة الرابعة السنوات (2000-2009)، بينما شملت الفترة الخامسة السنوات (2010-2014)، وتم الاعتماد على تحليل الفرق بين المتوسطات لدراسة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة لفترات الدراسة. واختبار الفرض الصفرى والفرض البديل للمتغيرات من خلال مساهمة اهم قطاعات الاقتصاد القومى فى قيمة الناتج المحلى الاجمالى بدولة ماليزيا.

الفرض الصفري

لا يوجد فرق بين متوسطات فترات الدراسة لمساهمة القطاع الاقتصادى محل الدراسة فى التنمية الاقتصادية. عدم وجود اثر للاصلاح الضريبى على التنمية فى ماليزيا

H_0 :diff. $(r_1, r_2, r_3, r_4, r_5) = 0$

الفرض البديل

يوجد فرق بين متوسطات فترات الدراسة لمساهمة القطاع الاقتصادي محل الدراسة فى التنمية الاقتصادية.

عدم وجود اثر للاصلاح الضريبى على التنمية فى ماليزيا

H_a :diff. $(r_1, r_2, r_3, r_4, r_5) \neq 0$

منهج البحث

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي والكمى فى تحليل البيانات ، من خلال الإحصاءات الوصفية لتلك المتغيرات خلال فترات الدراسة المختلفة ، وكذلك تحليل الاتجاه الزمنى العام للمتغيرات محل الدراسة لذات الفترات، تطور أهم متغيرات الاقتصاد القومي فى ماليزيا خلال الفترة (1970 - 2014).

التنمية المستدامة

نظرا لحداثة وعمومية مفهوم التنمية المستدامة، فقد تنوعت معانيه في مختلف المجالات العلمية والعملية، فالبعض يتعامل مع هذا المفهوم كرؤية أخلاقية، والبعض الآخر كنموذج تنموي جديد، وهناك من يرى بأن المفهوم عبارة عن فكرة عصرية للبلدان الغنية، مما أضفى على مفهوم التنمية المستدامة نوعًا من الغموض، ولإزالة ذلك يتعين عرض مختلف التعاريف ووجهات النظر السابقة والحديثة.

لقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول ومتعدد المعاني، والمشكل ليس في غياب التعاريف، وإنما في تعددها واختلاف معانيها.

التنمية المستدامة Sustainable development

الذي يمكن ترجمته أيضا بالتنمية (القابلة للإدامة) أو (الموصولة)، ولقد تم اختيار مصطلح (مستديمة) لأنه المصطلح الذي يوفق بين المعنى والقواعد النحوية (**موسشين، 2000**).

كما يعرفها Edwerd Barbier بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية اكبر قدر ممكن، مع الحرص على صيانة الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة ، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا وتداخلا فيما هو اقتصادي واجتماعي و بيئي. ولقد توصل تقرير بروتلاند عام 1987 إلى تعريف التنمية المستدامة كالأتي " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر". ويهدف هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان، من منطلق العيش في إطار قدرة الحمل آو القدرة الاستيعابية للبيئة المحيطة (**عثمان، 2005**).

ومن أجل تحقيق التنمية المنشودة اعتمدت الحكومة الماليزية علي الآتي:

1. إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية .
2. الاعتماد علي الموارد الذاتية ورفض الاقتراض الخارجي.
3. الاهتمام بالقضاء علي البطالة في المجتمع وتوفير التعليم الجيد للمواطنين.

دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تلعب السياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد والرواج نظراً لأثرها المباشر على مستوى التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني. بالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي يمكن ردها إلى نوعين أساسيين: أولاً. زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني. ثانياً. وجود قوى احتكارية تهدد قواعد المنافسة ومن ثم إنفرادها بتحديد الأسعار والأجور في ظل إنخفاض مرونة بعض عوامل الإنتاج. وتعتمد السياسة الاقتصادية هنا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على أدوات السياسة المالية من خلال تأثيرها على الطلب الكلي باستخدام السياسة الضريبية والإنفاق (**Zaki *et al.*, 2010**).

دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

يخطط الأفراد دوماً لإشباع حاجات متعددة، في نفس الوقت الذي تتوفر فيه الموارد البشرية والطبيعية ورأس المال.غير أن المسألة تتمثل في تعدد حاجات الأفراد والندرة النسبية للموارد المتوفرة، إذ يترتب عليها ضرورة تحديد السلع التي يتم إنتاجها فضلا عن الكميات المنتجة منها. هناك إجراءات تدخل ضمن السياسة المالية تهدف إلى تخصص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتنفق مع الأهداف الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين. (1) بالنسبة للمنتجين. هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها الإعفاءات الضريبية لبعض السلع والاستثمارات. (2) بالنسبة للمستهلكين. تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، إذ يسعى المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم القدرة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى سوء تخصيص الموارد. وتتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى كأن تقوم بتحديد أسعار هذه السلع (**Anaya and Andaya, 1982**).

مؤشرات الأداء الاقتصادى

بدأت ماليزيا تجربتها فى التنمية الاقتصادية بإنتاج سلع أولية بدائية، مثل المطاط والقصدير وزيت النخيل والأخشاب، وكان نصيب الأراضي الزراعية من مساحة البلاد نحو 12% وتشغل نحو 35% من القوى العاملة، وقد تطور الاقتصاد الزراعي؛ فأصح يسهم بنسبة 11% من الناتج المحلى الإجمالى بمعدل نمو سنوي بلغ نحو 6.6% خلال الفترة 1990 - 2010م وتبين أن القطاع الزراعي كان الأكثر إسهاما فى تنمية الاقتصاد بعد التصنيع والخدمات. وتعد ماليزيا أول منتج عالمى لزيت النخيل، إذ يسهم بنسبة 35% فى القطاع الزراعي (**Roger and Shehadeh, 1980**).

ولقد حقق هذا القطاع انجازات كبيرة، خصوصا فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية فى المناطق الزراعية. وساهمت السياسة الإنمائية الماليزية فى مجال الزراعة فى تعزيز الأمن الغذائي، وزيادة الإنتاجية والمنافسة فى هذا القطاع (**Terence *et al.*, 2012**).

ووفقا لتقرير البنك الدولى بشأن التنمية فى العالم عامى 1995، 1997، ارتفع متوسط دخل الفرد الماليزي من نحو 1930 دولار أمريكي لعام 1988 إلى نحو 3560 دولار امريكي عام 1994. واستمر فى الارتفاع ليبلغ نحو 9820 دولار امريكى عام 2012م، وصرح الوزير نور محمد يعقوب الوزير بمجلس الوزراء الماليزى أن الارتفاع الملحوظ فى الدخل تحقق بفضل مبادرات الحكومة الفيدرالية فى ضمان استمرار النمو الاقتصادى واستقراره وقوته، حيث قرابة نصف مليون من وظائف ذات رواتب عالية أوجده المستثمرون خلال السنتين؛ خاصة فى ولاية إسكندر التنموية جنوبى ماليزيا وولاية السواحل الشرقية الاقتصادية.

وحققت ماليزيا ناتجًا إجماليا محليا قدره نحو 93789 مليون دولار عام 2000 وناتجا قدره 305033 مليون دولار امريكى عام 2015 بالإضافة إلى تحقيق معدل نمو اقتصادى تجاوز نحو 5.5% عام 2015، أما قطاع السياحة فقد استحوذت فيه ماليزيا على أعلى تقييم وصل إلى 8.4 حسب معايير موقع كريسنت ريتنج الإلكترونى الرائد والمختص فى مجال السفر الذى يتخذ سنغافورة مقرا له، واستطاعت ماليزيا استقطاب نحو 170 ألف زائر من منطقة الخليج وحدها عام 2014 (جدول 1).

وتمكنت ماليزيا من تحقيق معدلات إنمائية مرتفعة والحفاظ على معدلات تضخم تتراوح بين 2 : 3% خلال العشرين عامًا الأخيرة، وعلى الرغم من تأثر اقتصاد ماليزيا بالحروب المشتعلة فى العالم العربى والإسلامى وتذبذب أسعار النفط والتراجع الواضح للدولار الأمريكى كما هو موضح بجدول 2.

الضرائب فى ماليزيا

تبدو الضريبة معقدة في مفهومها، بسبب المشكلات المختلفة التي تثيرها، فهي تعني جباية الأموال اللازمة للدولة، وتوزيع الأعباء العامة الناتجة من ذلك بصورة عادلة بين المواطنين، وتعكس من خلال ذلك مذهباً سياسياً واجتماعياً معيَّناً، وتؤثر بصورة سلبية أو إيجابية في الاقتصاد الوطني، وتعد نوعاً من الحقوق العامة، سواء أكان ذلك في القواعد المنظمة لها أم في حل المشكلات التي تعترض تطبيقها، فللضريبة أوجه سياسية واجتماعية من جهة، واقتصادية من جهة ثانية وقانونية من جهة ثالثة.

جدول 1. القيمة المضافة للقطاعات الرئيسية فى ماليزيا بالأسعار الجارية

البيان	1990	1995	2000	2005	2010	2015
الناتج المحلى الإجمالى (مليون دولار)	4424	88832	93789	143533	247544	305033
الزراعة %	15.22	12.95	8.60	8.26	10.36	10.05
الصناعة %	42.20	23.32	48.32	46.37	41.19	40.85
الخدمات %	42.58	45.65	43.08	45.37	48.45	49.10

المصدر: البنك الدولى، بيانات غير منشورة.

جدول 2. تطور المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة من 1990 - 2015

البيان	1990	1995	2000	2005	2010	2015
دخل الفرد (الدولار)	2370	4010	3420	5240	8150	9820
الاستثمار الاجنبى المباشر (مليون دولار)	2332	4178	3788	3925	10886	9734
الصادرات (مليون دولار)	32783	83582	112369	162047	230989	265794
الواردات (مليون دولار)	31883	87078	94350	130552	188982	229624
سعر الصرف الرنجيت مقابل الدولار	2.70	2.50	3.80	3.78	3.22	3.08
التضخم %	2.62	3.45	1.53	2.96	1.71	1.65

المصدر: بيانات البنك الدولى www.worldbank.org\en.

المبادئ الأساسية للضريبة

تعنى المبادئ الأساسية للضريبة تلك القواعد والأسس التي يتعين على المشرع المالي مراعاتها وهو بصدد تقرير النظام الضريبـي في الدولة، وتهدف هذه القواعد إلى التوفيق بين مصلحة المكلفين من جهة، ومصلحة الخزينة العمومية من جهة أخرى. ويعتبر أدم سميث أول من صاغ مجموعة متماسكة من القواعد الضريبية وهي العدالة، اليقين، الملائمة في الدفع والاقتصاد في نفقات التحصيل، والتى تزال تعتبر إلى الآن كمبادئ عامة يتم الاسترشاد بها في هذا المجال.

يشير جدول 3 الى الإيرادات الضريبية فى ماليزيا قبل مرحلة الإصلاح الضريبيي فقد تبين ان إجمالى الإيرادات الضريبية في الفترة من 1980 إلى 1984م وهذه الفترة تسبق الإصلاحات الضريبية في ماليزيا. ويبين الجدول أن الحصيلة الضريبية زادت من نحو 7,723 مليار رينجت في عام 1980 لتصل الى نحو 9,830 مليار رينجت في العام 1982 بمعدل نمو 27,28%.كما بلغت نحو 11.184 مليار رينجت بنسبة بلغت 13.77 %عام 1982، ثم انخفضت الى نحو 10.998 عام 1983 بنسبة انخفاض تمثل نحو 1.66%.

ويتضح من جدول 4 أن الضرائب على الدخل كمتوسط للفترة من 1980 حتى 2015 تمثل حوالى 40,4% من قيمة إجمالى الإيرادات الضريبية ويليها ضريبة القيمة المضافة التى بلغت نسبتها 36% من إجمالى إيرادات الضريبة.

النتائج

كانت أهم النتائج رفض الفرض الصفرى القائل بعدم وجود فرق بين متوسطات فترات الدراسة وقبول الفرض البديل بوجود مساهمة القطاع الزراعى وقطاع التعمير وقطاع النقل والمواصلات وتجارة الجملة والتجزئة و قيمة صادرات السلع وقيمة صادرات الخدمات وقيمة صادرات المصنوعات وقيمة صادرات المواد الزراعية الأولية وقيمة صادرات المواد الغذائية وقيمة صادرات الوقود فى قيمة الناتج المحلى الإجمالي، وهو ما يؤيد حدوث تحول هيكلى (إعادة هيكلة) بدولة ماليزيا خلال فترة الدراسة (جداول 5، 6، 7 و8).

جدول 3. الإيرادات الضريبية فى ماليزيا قبل مرحلة الإصلاح الضريبي (مليار رنجت)

العام المالى	1981/ 1980	1982 / 1981	1983 /1982	1984/1983
الإيرادات الضريبية	7,723	9,830	11,184	10,998
معدل النمو	ـــــ	%27,28	%13,77	%1,66-

المصدر: وزارة المالية الماليزية تقرير المالية من 1980 : 1984م.

جدول 4. هيكل متوسط الإيرادات الضريبية خلال الفترة من 1980حتى 2015

السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	المتوسط	النسبة%
ضريبة الدخل	357	3074	6516	19239	44189	128624	303900	55688	132698	40,4
ضريبة القيمة المضافة	146	1666	6825	16655	27002	98828	269500	524972	118199	36
ضريبة الأراضى والبناء	79	167	620	1923	2901	13487	26500	26684	9045	2,8
ضريبة المكوس	351	963	1911	3667	10272	28934	57300	126746	28768	8,7
الدمغات	21	96	279	453	1139	2040	3900	5689	1702	0,4
ضرائب التجارة الدولية	339	102	108	200	5899	12363	27200	51504	12214	3,7
إجمالي الإيرادات الضريبية	7723	17228	33999	56986	101438	297845	735300	137999	328814	100

المصدر: وزارة الماليه الماليزية.

جدول 5. مؤشرات إجمالى الادخار بالأسعار الجارية خلال الفترة (1970-2014)

المؤشر	الحد الادنى	الحد الاعلى	الوسط	الانحراف المعيارى	معامل الاختلاف
(1979-1970)	1028	6563	2805	1662	0.59
(1989-1980)	5554	11249	7773	1976	0.25
(1999-1990)	13376	37359	25940	8483	0.33
.(2009-2000)	29925	88905	52623	20240	0.38
(2014-2010)	85345	101548	96113	6448	0.07

جدول 6. الإتجاه الزمنى العام لاجمالى الادخار بالأسعار الجارية خلال الفترة (1970-2014)

المؤشر	a	b	T_a	T_b	G.R	R^2	F
(1979-1970)	58.02	499.50	0.12	6.21	17.81	0.83	38.53
(1989-1980)	4750.64	549.62	6.15	4.41	7.07	0.71	19.49
(1999-1990)	12915.01	2368.18	3.93	4.47	9.13	0.71	20.00
(2009-2000)	18951.98	6122.03	3.22	6.45	11.63	0.84	41.59
(2014-2010)	88712.90	2466.83	14.27	1.32	2.57	0.37	1.73

جدول 7. مؤشرات الانفاق الاستهلاكى النهائى بالأسعار الجارية خلال الفترة (1970-2014)

المؤشر	الحد الادنى (مليار رينجت)	الحد الاعلى (مليار رينجت)	الوسط (مليار رينجت)	الانحراف المعيارى (مليار رينجت)	معامل الاختلاف
(1979-1970)	2841	14169	7517	3636	0.48
(1989-1980)	17593	26735	21695	2612	0.12
(1999-1990)	17593	26735	21695	2612	0.12
.(2009-2000)	51298	129741	83569	29063	0.35
(2014-2010)	147861	214150	185759	25838	0.14

جدول 8. الإتجاه الزمنى العام للانفاق الاستهلاكى النهائى بالأسعار الجارية خلال الفترة (1970-2014)

المؤشر	a	b	T_a	T_b	G.R	R^2	F
(1979-1970)	1049.75	1175.81	536.73	86.50	15.64	0.96	184.77
(1989-1980)	17946.15	681.60	15.46	3.64	3.14	0.62	13.27
(1999-1990)	35519.52	1965.47	5.50	1.89	4.24	0.31	3.56
.(2009-2000)	32565.00	9273.40	5.99	10.58	11.10	0.93	111.84
(2014-2010)	133787.98	17949.49	21.42	7.87	10.05	0.97	61.94

المراجع

العناني، أحمد حمدي (1992). إقتصاديات المالية العامة ونظام السوق دار المعرفة اللبنانية ، بيروت.

حنفي، السيد (2012). تاريخ الشعوب الآسيوية، (نور الإيمان)، القاهرة، ط1.

شلبي، أحمد (1991). الموسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ج8 (مكتبة النهضة المصرية)، ط2، الكويت .

عثمان، بازم (2005). إستراتيجية التصنيع في ماليزيا، في: كمال المنوفى، جابر سعيد عوض (محرران) النموذج الماليزي للتنمية ، برنامج الدراسات الماليزية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة.

فرانك، أندري جوندر (2015). الشرق يصعد ثانية، (ترجمة شوقي جلال ، الهيئة العامة للكتاب)، القاهرة.

موسشين، دوجلاس (2000). مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة.

Anaya, B.W. and L.Y. Andaya (1982). Ahistory of Malaysia, Macmillan Press, London.

Roger, S.V.P. and Z.H. Shehadeh (1980). Integrated Agriculture Aquaculture Farming System: Proc. ICLARM - SEARCA Conf. Integrated Agric.- Acquac. Farming Systems, Manila, Philippines: The WorldFish Centre, 1980

Terence, C.H., L. Karpik and M.M. Feeley (2012). Fates of Political Liberalism in the British Post-Colony: The Politics of the Legal - Complex, Cambridge: Camb. Univ.

Zaki, P.H., M.K. Hamzah, K.W. Awing and H.A. Hamid (2010). Malay customar tenure and conflict on implementation of cofonial.

THE ROLE OF THE TAX SYSTEM IN ACHIEVING SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN MALAYSIA

Azhar B.M. Mohamed[1*], A.A. Ibrahi[2] and Y.H.S. Ahmed[3]

1. Polit and Econ. Sci. Studies and Res. Dept., Asian Studies and Res. Inst., Zagazig Univ., Egypt

2. Agric. Econ. Dept., Fac. Agric., Zagazig Univ., Egypt

3. Econ. Dept., Commerce Fac., Tanta Univ., Egypt

ABSTRACT: Malaysia's located insoutheast Asia, has suffered violent ethnic unrest among its citizens, has been able to create a miracle on the economic front, and has not experienced any ethnic unrest since 1969, perhaps because each of the main parties in society has realized its role and became satisfied with this role, the Malays have come to dominate political life through the "Amano" front, and the Chinese play a key role in the economy, each of whom plays its role without prejudice to the other. The state has played a fundamental and stimulating role on the economic and social side and is somewhat negative on the political side, as we have explained before, but this does not diminish the Malaysian experience, but on the contrary confirms that it has its own political characteristics and is trying hard to achieve the greatest degree of democracy.

Key words: Tax system, sustainable development, Malaysia.

المحكمـــون:

1- أ.د. أحمـــد فـؤاد مشهور أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.

2- أ.د. أنور علي مرسي لبن أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ – كلية الزراعة – جامعة الزقازيق